الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

مجلس الأمة

الجريدة الرسمية للمناقشات

الفترة التشريعية التاسعة (2022-2024)- السنة الثالثة 2024- الدورة البرلمانية العادية (2024 -2025) - العدد: 1

الجلسة العلنية العامة

المنعقدة يوم الإثنين 19 ربيع الأول 1446
الموافق 23 سبتمبر 2024

طبعت بمجلس الأمة يوم الخميس 22 ربيع الأول 1446
الموافق 26 سبتمبر 2024

فهرس

■ **محضر الجلسة العلنية الأولى** ..... **ص** 03

• إفتتاح الدورة البرلمانية العادية (2024 – 2025).

محضر الجلسة العلنية الأولى
المنعقدة يوم الإثنين 19 ربيع الأول 1446
الموافق 23 سبتمبر 2024

الرئاسة: السيد صالح ڤوجيل، رئيس مجلس الأمة.

المدعوون الحاضرون:

- السيد إبراهيم بوغالي، رئيس المجلس الشعبي الوطني؛
- السيد نذير العرباوي، الوزير الأول؛
- السيد عمر بلحاج، رئيس المحكمة الدستورية؛
- السيد ابراهيم مراد، وزير الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية؛
- السيد عبد الرشيد طبي، وزير العدل، حافظ الأختام؛
- السيد لعزيز فايد، وزير المالية؛
- السيد محمد عرقاب، وزير الطاقة والمناجم؛
- السيد العيد ربيقة، وزير المجاهدين وذوي الحقوق؛
- السيد يوسف بلمهدي، وزير الشؤون الدينية والأوقاف؛
- السيد عبد الحكيم بلعابد، وزير التربية الوطنية؛
- السيد كمال بداري، وزير التعليم العالي والبحث العلمي؛
- السيد ياسين مرابي، وزير التكوين والتعليم المهنيين؛
- السيدة صورية مولوجي، وزيرة الثقافة والفنون؛
- السيد عبد الرحمان حماد، وزير الشباب والرياضة؛
- السيد كريم بيبي تريكي، وزير البريد والمواصلات السلكية واللاسلكية؛
- السيدة كوثر كريكو، وزيرة التضامن الوطني والأسرة وقضايا المرأة؛
- السيد علي عون، وزير الصناعة والإنتاج الصيدلاني؛
- السيد يوسف شرفة، وزير الفلاحة والتنمية الريفية؛
- السيد محمد طارق بلعريبي، وزير السكن والعمران والمدينة؛
- السيد الطيب زيتوني، وزير التجارة وترقية الصادرات؛
- السيد محمد لعقاب، وزير الاتصال؛
- السيد لخضر رخروخ، وزير الأشغال العمومية والمنشآت القاعدية؛
- السيد طه دربال، وزير الري؛
- السيد محمد الحبيب زهانة، وزير النقل؛
- السيد مختار ديدوش، وزير السياحة والصناعة التقليدية؛
- السيد عبد الحق سايحي، وزير الصحة؛
- السيد فيصل بن طالب، وزير العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي؛
- السيدة بسمة عزوار، وزيرة العلاقات مع البرلمان؛
- السيدة فازية دحلب، وزيرة البيئة والطاقات المتجددة؛
- السيد أحمد بداني، وزير الصيد البحري والمنتجات الصيدية؛

– السيد ياسين المهدي وليد، وزير اقتصاد المعرفة والمؤسسات الناشئة والمؤسسات المصغّرة؛
– السيدة مريم بن مولود، الوزيرة المحافظة السامية للرقمنة؛
– السيد يحيى بوخاري، الأمين العام للحكومة؛
– السيد الطاهر ماموني، الرئيس الأول للمحكمة العليا؛
– السيد محمد بن ناصر، رئيس مجلس الدولة؛
– السادة أعضاء مكتب المجلس الشعبي الوطني.

إفتتحت الجلسة على الساعة العاشرة والدقيقة الخامسة صباحا

السيد الرئيس: الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله؛ الجلسة مفتوحة.

طبقا للدستور والقانون العضوي رقم 16–12 المعدّل والمتمّم، أدعو الجميع للاستماع إلى مراسم افتتاح الدورة البرلمانية العادية 2024–2025 في مجلس الأمة.

مراسم الافتتاح:
– تلاوة سورة الفاتحة؛
– سماع النشيد الوطني.
.. (تصفيق)..

السيد الرئيس: شكرا؛ بذا أعلن رسميا عن افتتاح الدورة البرلمانية العادية 2024–2025 بمجلس الأمة، وبهذه المناسبة أرحب بالسيد رئيس المجلس الشعبي الوطني وأرحب بالسيد الوزير الأول، كما أرحب بالسيد رئيس المحكمة الدستورية وبالسيدات والسادة أعضاء الحكومة وأرحب بأعضاء مكتب المجلس الشعبي الوطني، وبالسيد الرئيس الأول للمحكمة العليا وبالسيد رئيس مجلس الدولة، وبالسيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة المحترمين وأيضا بأسرة الإعلام.

أشكركم على حضوركم معنا ومشاركتنا مراسم افتتاح الدورة البرلمانية العادية 2024–2025 بمجلس الأمة، وبهذه المناسبة، وكما جرت به العادة والتقاليد، سألقي كلمة وأقول فيها بعد بسم الله والصلاة والسلام على رسول الله؛

أولا، أهنئ السيد الوزير الأول على تجديد الثقة فيه من طرف السيد رئيس الجمهورية لمواصلة القيام بمهام الحكومة، كما أهنئ أيضا الأخوات والإخوة أعضاء الحكومة على هذه الثقة لاستئناف مهامّهم التي هي، حقيقة، في هذه المرحلة مهامّ جد دقيقة وهامة، بعد الانتخابات الرئاسية في 7 سبتمبر.

على كل حال، هذه المرحلة لها أهمية قصوى وبالأمس فقط تابعنا كلنا الدخول المدرسي الذي كان – في الحقيقة – مفخرة للجزائر، لأنه يوجد قرابة 12 مليون متمدرس من أبناء الجزائر في الدخول المدرسي، لو أضفنا طلبة الجامعات والتكوين المهني نجد، تقريبا، ما يزيد عن 15 مليون متمدرس من أبنائنا في التعليم وهذا يجب أن تكون له قراءة سياسية، لأننا لو قارنّا أنفسنا مع الدول المتقدمة نجد أن عدد سكان الجزائر 45 مليونا، منهم 15 مليونا من بناتنا وأبنائنا في التعليم من الابتدائي إلى الجامعي وهو تعليم مجاني؛ هذا بالإضافة إلى تكلفة نقل ومِنح هؤلاء الطلبة وهذه ليست أمورا عادية، لأن هذه هي السياسة وهذا هو مفهومنا المتعلق بنوفمبر بأن تكون الدولة ديمقراطية واجتماعية، هذه هي القراءة التي يجب أن تكون – كما قلت في البداية – قراءة سياسية ونقوم بمقارنات لكي نعرف مجهودات هذه البلاد.

طبعا، نحن تنتظرنا تحديات – كما قلت – بصفة خاصة بعد الذي عشناه في الانتخابات الأخيرة للرئاسيات والجو الذي كان سائدا حينها، والحملة الانتخابية التي دامت أكثر من عشرين يوما، وفي الحقيقة شاهدنا هذا لأول مرة؛ وحتى الفرسان الثلاثة – كما سميتهم – كانوا في المستوى، فهذه الحملة الانتخابية والانتخابات الرئاسية وتزكية رئيس الجمهورية مرة أخرى لمدة خمس سنوات قادمة هي كأساس وركيزة لانطلاق مهامنا.

في الحقيقة لما أعلن السيد الرئيس عن الحوار الوطني لتعميق الممارسة الديمقراطية لأنه في الحقيقة الممارسة الديمقراطية تكون من خلال هذا الحوار، وبصفة خاصة بعد الانتخابات الرئاسية، وذلك لكي نعطي المفهوم الحقيقي للدولة، لأن الدولة هي للجميع، فكيف نحافظ على هذه الدولة؟ وكيف ندعم هذه الدولة ومؤسساتها ونفرق بين الدولة والسياسة؟ لأن السياسة هي برامج وانتخابات من فترة إلى أخرى، أما الدولة فهي ترقى، لأنها ليست «الحكم السياسي»، بل «الدولة هي للجميع»، فمن خلال الحوار الذي اقترحه السيد الرئيس أظن – وهذا رأيي على كل حال – أنه هو الرّكيزة وأن نفهم كلنا ما هي الدولة وما هي ثقافة الدولة؟ وعندما نصل إلى هذا الفهم.. طبعا، هناك إجراءات كثيرة وستكون – بصفة خاصة – لتغيير قوانين الجمعيات والأحزاب لكي نعطي المفهوم الحقيقي للديمقراطية.

فمثلا في قانون الأحزاب، حزب له برنامج ويمارس السياسة، لو أن هذا الحزب لا يطبق الديمقراطية داخل حزبه لن يكون أهلا للديمقراطية، فيجب أن يبدأ بنظامه داخل حزبه ليعطي حقيقة مفهوم الممارسة الديمقراطية وذلك لكي يكون عند دخوله في الميدان السياسي يكون في طريق الديمقراطية الحقيقية ويكون فهمه للديمقراطية حقيقيا.

نحن في هذه المرحلة – كما قلت – توجد تحديات كبيرة وما وصلنا إليه، لما نُجري مقارنة للمستوى الذي وصلت إليه الجزائر بعد السنوات الخمس والآفاق المستقبلية المعلن عنها من طرف رئيس الجمهورية، فإن الجزائر، والحمد لله، قد استرجعت مكانتها الحقيقية، لما نرى الانتخابات الأخيرة بعد انتخاب رئيس الجمهورية كل رؤساء الدول في العالم هنّؤوا السيد رئيس الجمهورية وهذا ليس بالصدفة، إنما هم يعرفون من هي الجزائر وما هي مكانتها ودورها في المحافل الدولية، وخاصة فيما يتعلق بالقضايا الهامة الخاصة بالشعوب، فنحن في الجزائر نتمسك دائما بطريقتنا واختياراتنا والتي هي عدم الانحياز، ونتعامل مع كل الدول والبلدان بالاحترام المتبادل دون التدخل في الشؤون الداخلية، في الجزائر وصلنا اليوم إلى مستوى أننا لا ننتظر الدروس من الخارج أو المزايدات حول الممارسة الديمقراطية أو المزايدات حول حقوق الإنسان أو حرية التعبير، ولا ننتظر أي درس يأتينا من الخارج ونحن لن نقدم دروسا للآخرين، ونرفض أن يملوا علينا دروسا عن كيفية تسيير البلاد، طبعا، نحن وصلنا لهذا المستوى لأن الجزائر أصبح لديها المقومات الاقتصادية، الاجتماعية والمالية.

إستقلالية الجزائر من الناحية المالية، الجزائر ليس عليها مديونية والحمد لله، ولا أحد بإمكانه أن يملي علينا إملاءاته والقليل من البلدان المتقدمة أو غير المتقدمة التي لا تعيش بالمديونية، وربما الجزائر هي البلد الوحيد الذي لا يعاني من المديونية، إذن، نحن أحرار واقتصادنا اليوم وبصفة خاصة بعد قانون الاستثمار الجديد والانفتاح الاقتصادي سندعم اقتصادنا، لأن الاستقلال السياسي يدعم بالاستقلال الاقتصادي، ولما يكون لدينا استقلال اقتصادي فهو كذلك تدعيم للاستقلال السياسي، وهذا الوضع الذي نحن فيه حاليا يبقى، على كل حال، أملنا أن نتجند جميعا في المرحلة القادمة على مستوى البرلمان، في المجلس الشعبي الوطني ومجلس الأمة، للقيام بدورنا البرلماني المتمثل في المراقبة والمتابعة والتنسيق أيضا مع الحكومة حول كل هذه القضايا.

أولا، الأمر الأول الذي له كل الأهمية هو قانون المالية لسنة 2025، وقانون المالية هذا الخاص بسنة 2025 سيكون قانونا سياسيا له طابع سياسي خاص، ولو نظرنا إلى الالتزامات التي قدمها السيد الرئيس، حول كل هذه الأولويات المطروحة فيجب أن نُدرجها في قانون المالية لسنة 2025، على الأقل عند الانطلاقة لتطبيق هذه المواعيد وتطبيق الأمور التي أعلن عنها السيد رئيس الجمهورية، والتي هي كثيرة، ولهذا فقانون المالية لسنة 2025 سيكون له طابع خاص وهو طابع سياسي وتوجد كذلك أولويات أخرى تتمثل خاصة – كما أعلن عنها السيد الرئيس – لتجديد الجماعات المحلية، البلديات والولايات، هذا القانون الذي سيطرح علينا هنا في مجلس الأمة والذي هو قانون البلدية وقانون الولاية، بالإضافة أيضا إلى التقسيم الإداري، وكل هذا أعلن عنه السيد الرئيس، لكي تكون بنية القاعدة واضحة لأول مرة، لما تكون لدينا، تقريبا، مائة ولاية ربما تكون زيادة في عدد البلديات، وقد أعلن السيد الرئيس أن كل ولاية تكون فيها، عشر بلديات فقط وليس أكثر.

في هذا القانون أيضا، نحن هنا في مجلس الأمة نعمل بتنسيق مع المجلس الشعبي الوطني، طبعا، لإعطاء قانون البلدية وقانون الولاية المفهوم الحقيقي للممارسة الديمقراطية على مستوى القاعدة وكذلك نعطي المفهوم الحقيقي لمبدإ اللامركزية، لأن البلدية هي خلية الدولة اللامركزية (La cellule de l'Etat décentralisé) ويجب إعطاؤها مفهومها الحقيقي، ولهذا فالمشاريع القادمة، بالإضافة إلى القوانين الأخرى التي لها صلة أيضا بصفة خاصة مع الاقتصاد والتنمية تعد ضمن الأولويات، ويبقى لنا كيفية تنظيم أنفسنا والتنسيق مع الحكومة لتكون الأولوية الحالية هي قانون المالية وبعد ذلك تأتي القوانين التي تتبعه مباشرة.

هذه هي الأعمال التي تنتظرنا، ويجب أن نكون كمناضلين واعين بالمسؤولية الخاصة بنا وبالأمور التي ينتظرها شعبنا، نحن اليوم – والحمد لله – مؤسسات الدولة وبصفة خاصة لما نتكلم ونذكّر بمرجعيتنا التاريخية، ليست المرجعية من أجل المرجعية.. هناك الكثير ممن يقول إن رجوعنا للتاريخ يكفينا، إذا نسينا تاريخنا ولم نجعل التاريخ هو مرجعيتنا فلن نستطيع بناء المستقبل بكل وضوح، فالتاريخ له أهمية في كل المجالات، وحتى لمراجعة كل الأمور لابد من العودة للتاريخ لمعرفة أين أخطأنا وأين أصبنا وأين نجحنا وذلك لفتح باب التحسين أكثر فأكثر.

نحن بهذه المناسبة أيضا، وبعد استكمال الانتخابات الرئاسية نحيي كل المؤسسات التي ساهمت في هذه الفترة بمساهمة فعّالة، سواء كان ذلك بصفة فردية أو جماعية، كما أهنئ الجيش الوطني الشعبي، سليل جيش التحرير الوطني بحق وجدارة ..**(تصفيق)**.. حتى بالرجوع إلى التاريخ عندما نقول الجيش الوطني الشعبي سليل جيش التحرير الوطني فله مفهومه، لأنه لا يوجد جيش في العالم يملك هاته التسمية، نحن سميناه «الجيش الوطني الشعبي»، لأنه جيش مرتبط بالوطن والشعب ومرتبط بالتاريخ الذي هو مرجعية نوفمبر، وبهذه المناسبة أحيي أيضا كل مصالح الأمن على كل الواجبات التي قاموا بها في هذه المرحلة الهامة والدقيقة للبلاد.

أخواتي، إخواني، على كل حال، نحن حاليا في مرحلة دقيقة تحتاج أن يكون هذا الشعب – حقيقة – في المستوى المطلوب وذلك من خلال مسؤوليه، لأن مسؤوليتنا ليست ممارسة فقط، إنما نمارس مهامنا ولكن في الوقت نفسه كيف نتكامل مع الآخرين، ومرة أخرى أهلا وسهلا بالحضور في هذه المناسبة والتي هي افتتاح الدورة البرلمانية العادية.

تحيا الجزائر والمجد والخلود لشهدائنا الأبرار والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.. **(تصفيق)**.. والجلسة مرفوعة.

رفعت الجلسة في الساعة العاشرة والدقيقة الثلاثين صباحا

الإدارة والتحرير مجلس الأمة، 07 شارع زيغود يوسف الجزائر 16000 الهاتف: 73.59.00 (021) الفاكس: 74.60.34 (021) رقم الحساب البريدي الجاري: 3220.16	ثمن النسخة الواحدة 12 دج

طبعت بمجلس الأمة يوم الخميس 22 ربيع الأول 1446
الموافق 26 سبتمبر 2024

رقم الإيداع القانوني: 99-457 ـــ ISSN 1112- 2587